

تفسير البحر المحيط

@ 290 العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً { ، فبين أن لا عزة إلا لله ولأوليائه وقال : {
الْعِزَّةُ وَالرَّسُولُ وَلِلَّهِ مُنِيرٌ } . انتهى . ولا تنافي بين قوله : {
فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً } ، وإن كان الظاهر أنها له لا لغيره ، وبين قوله {
وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَالرَّسُولُ وَلِلَّهِ مُنِيرٌ } وإن كان يقتضي الاشتراك ، لأن
العزة في الحقيقة لله بالذات ، وللرسول بواسطة قربه من الله ، وللمؤمنين بواسطة الرسول .
فالمحكوم عليه أولاً غير المحكوم عليه ثانياً . ومن اسم شرط ، وجملة الجواب لا بد أن
يكون فيها ضمير يعود على اسم الشرط إذا لم يكن ظرفاً ، والجواب محذوف تقديره على حسب
تلك الأقوال السابقة . فعلى قول مجاهد : فهو مغلوب ، وعلى قول قتادة : فيطلبها من الله ،
وعلى قول الفراء : فلينسب ذلك إلى الله ، وعلى القول الرابع : فهو لا ينالها ؛ وحذف
الجواب استغناء عنه بقوله : { فَاللَّهُ * الْعِزَّةُ جَمِيعاً } ، لدلالته عليه .
والظاهر من هذه الأقوال قول قتادة : فليطلبها من العزة له يتصرف فيها كما يريد ، كما
قال تعالى : { وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ } ، وانتصب جميعاً على
المراد ، والمراد عزة الدنيا وعزة الآخرة . .
و { الْكَلِمُ الطَّيِّبُ } : التوحيد والتحميد و ذكر الله ونحو ذلك . وقال ابن عباس :
شهادة أن لا إله إلا الله . وقيل : ثناء بالخير على صالح المؤمنين . وقال كعب : إن لسبحان
الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر لدوياء حول العرش كدوي النحل بذكر صاحبها .
وقرأ الجمهور : { يَمْهَدُ } ، مبنياً للفاعل من صعد ؛ { الْكَلِمُ الطَّيِّبُ } :
مرفوعاً ، فالكلم جمع كلمة . وقرأ علي ، وابن مسعود ، والسلمي ، وإبراهيم : يصعد من
أصعد ، الكلام الطيب على البناء للمفعول . انتهى . وقرأ زيد بن علي يصعد من صعد الكلام :
رقي ، وصعود الكلام إليه تعالى مجاز في الفاعل وفي المسمى إليه ، لأنه تعالى ليس في جهة
، و لأن الكلم ألفاظ لا توصف بالصعود ، لأن الصعود من الاجرام يكون ، وإنما ذلك كناية عن
القبول ، ووصفه بالكمال . كما يقال : علا كعبة وارتفاع شأنه ، ومنه ترافعوا إلى الحاكم
، ورفع الأمر إليه ، وليس هناك علو في الجهة . .
وقرأ الجمهور : والعمل الصالح يرفعهما . فالعمل مبتدأ ، ويرفعه الخبر ، وفاعل يرفعه
ضمير يعود على العمل الصالح ، وضمير النصب يعود على الكلم ، أي يرفع الكلم الطيب ،
قاله ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد والضحاك . وقال الحسن : يعرض القول على الفعل ،
فإن وافق القول الفعل قبل ، وإن خالف رد . وعن ابن عباس نحوه ، قال : إذ اذكر الله العبد

وقال كلا ما طيباً وأدّى فرائضه ، ارتفع قوله مع عمله ؛ وإذا قال ولم يؤدّ فرائضه ، رد قوله على عمله ؛ وقيل : عمله أولى به . قال ابن عطية : وهذا قول يرده معتقد أهل السنة ، ولا يصح عن ابن عباس . والحق أن القاضي لفرائضه إذ ذكر ا [] وقال كلاماً طيباً ، فإنه مكتوب له متقبل ، وله حسناته وعليه سيئاته ، و [] يتقبل من كل من اتقى الشرك . وقال أبو صالح ، وشهر بن حوشب عكس هذا القول : ضمير الفاعل يعود على الكلم ، وضمير النصب على العمل الصالح ، أي يرفعه الكلم الطيب . وقال قتادة : إن الفاعل هو ضمير يعود على ا [] ، والهاء للعمل الصالح ، أي يرفعه ا [] إليه ، أي يقبله . وقال ابن عطية : هذا أرجح الأقوال . وعن ابن عباس : والعمل الصالح يرفع عامله ويشرفه ، فجعله على حذف مضاف . ويجوز عندي أن يكون العمل معطوفاً على الكلم الطيب ، أي يصعدان إلى ا [] ، ويرفعه استئناف إخبار ، أي يرفعهما ا [] ، ووحد الضمير لاشتراكهما في الصعود ، والضمير قد يجري مجرى اسم الإشارة ، فيكون لفظه مفرداً ، و المراد به التثنية ، فكأنه قيل : ليس صعودهما من ذاتهما ، بل ذلك برفع ا [] إياهما . وقرأ عيس ، وابن أبي عبلة : والعمل الصالح ، بنصبهما على الاشتغال ، فالفاعل ضمير الكلم أو ضمير ا [] ، ومكر لازم ، والسيئات نعت لمصدر محذوف ، أي المكرات السيئات ، أو المضاف إلى المصدر ، أي أضاف المكر إلى السيئات ، أو ضمن يمكنون معنى ، يكتسبون ، فنصب السيئات مفعولاً به . وإذا كانت السيئات نعتاً لمصدر ، أو لمضاف لمصدر ، فالظاهر أنه عنى به مكرات قریش في دار الندوة ، إذ تذاكروا إحدى ثلاث مكرات ، وهي المذكورة في الأنفال : إثباته ، أو قتله ، أو إخراجة ؛ و { أُوْٓلَٓئِكَ } إشارة إلى الذين مكروا تلك المكرات . { يَبْجُورُ } : أي يفسد و يهلك دون مكر ا [] بهم ، إذ أخرجهم من مكة وقتلهم وأثبتهم في قليب بدر ، فجمع عليهم مكراتهم جميعاً وحقق فيهم قوله : { وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّـهُ وَاللَّـهُ خَيْرُ الْمَكْرِرِينَ } ، وقوله : { وَلَا يَحْزِقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ } ، وهو مبتدأ ، أو يبور خبره ، والجملة خبر عن قوله : { وَيَمْكُرُ أُوْٓلَٓئِكَ } . وأجاز الحوفي وأبو البقاء